

**آراء سيبويه (ت ١٨٠هـ) في الأدوات الثلاثية في كتاب منهج السالك في الكلام
على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) "دراسة نحوية"**

الأستاذ المساعد الدكتور

عبد الحسن جدوع العبودي

المدرس المساعد

محمد عبد الأمير عبيد علوان

**The views of Sibuyh (d. 180 e) in the triple instruments in
the book Salik method to speak on the millennium of the
son of Malik Abu Hayyan Andalusian (d. 745 e)**

"grammatical study"

Assistant Professor

Abdul Hassan Jadou Aboudi

Assistant Lec.

Mohammed Abdul Amir Obaid Alwan

Abstract:

In this research, I will examine the tools and the three letters, which were based on the division that Al-Mouradi used in the Jinnah, and he attributed it to its structure. It is useful to search for Seabway's views on the tripartite instruments and their functions in the book of the Salk approach to speak to Al-Malik Ibn Malik to Abi Hayyan Al Andalusi to present these opinions in an objective and impartial manner. It also shows the views of the scholars as well as the positions of agreement with Seabway and their differences with him. And their agreement with Abu Hayyan and their differences with him on the other hand, and then draw from those views what may be scientific research methodology, helps to enrich the results envisaged, taking into account the views of the grammarians and their doctrines and the views of their views of Seabway, and the position of Abu Hyan of these views, And subject them to Dr A grammatical prose with an objective view in which the right facts should be reached.

key words:

Seboe, tools, book syllabus, tool, the

الخلاصة

بعد مطالعة سريعة لآراء سيبويه في كتاب منهج السالك في الكلام لأبي حيان الأندلسي ، ومن منه سبحانه وتعالى ، خلصت إلى النتائج الآتية:

١- عرضت الدراسة أن العطف لا يصح قبل إتمام الخبر في باب (إن)؛ لأن المعنى بدا واضحاً وقد زال اللبس.

٢- كشفت الدراسة عن زوال اختصاص (إن) المخففة، لذا تصبح غير عاملة؛ لأنها اختصت بالجملة الاسمية، بخلاف الفعل، الذي إذا حذف منه حرف يبقى عمله، فيرفع فاعلاً وينصب مفعولاً به.

٣- كشفت الدراسة عن أن (خلا) يستعمل تارة فعلاً، وتارة أخرى حرفاً، وأما (عدا) فلا يستعمل إلا

فعلاً، لصحة دخول الحرف المصدر معه، ولصحة وقوع الحذف فيه.

٤- أثبت الباحث أن (لات) جاءت مركبة من (لا) و(التاء)، وإنما لحقتها التاء؛ لتنماز من (لا) التي للنفي الجنس.

٥- عرضت الدراسة أن (إذا) أداة ثنائية الدلالة، وتكون ظرفاً محددًا بوقت معلوم يلزم الإضافة.

الكلمات المفتاحية:

سيبويه، الأدوات ، كتاب المنهج، الاداة ، إن

مقدمة:-

فلست أغلو إذا وقفت صاغراً ، أمام عظمة اللغة العربية كونها لغة أشرف كتاب سماوي نزل على أشرف نبي مرسل من عند الله سبحانه وتعالى ، ولا أغلو إذا وقفت وقفة إجلال وإكبار لأناس عظماء حملوا على عواتقهم عبء تعقيداتها ، وحملوا مشقة ترويضها وتقييدها ، إلا أنهم تفانوا لمهمتهم وبلغوا مراميهم بعد طول عناء ودهاء ، قابضين على عنان غليظ أسموه (نحواً) ونسبوا إليه ، ومن أبرزهم سيوييه (ت ١٨٠هـ) الذي استوقفني آراؤه في كتاب (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك) لأبي حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ).

وسأتناول في هذا البحث الأدوات والحروف الثلاثية. وقد اعتمدت في تقسيمها على التقسيم ، الذي سار عليه المرادي (ت ٧٤٩هـ) في الجنى الداني ، فأرجعها إلى بنيتها. ومن المفيد وأنا أقدم بحثاً عن آراء سيوييه في الأدوات الثلاثية ووظائفها في كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيّان الأندلسي أن أعرض هذه الآراء عرضاً يتسم بالموضوعية والحيادية ، وبيان آراء العلماء فيها فضلاً عما أبدوه من مواقف الاتفاق والافتراق مع سيوييه من جهة ، واتفاقهم مع أبي حيّان من جهة أخرى ، ثم استخلص من تلك الآراء ما قد يفيد البحث علمية ومنهجية ، تساعد على إغنائه بالنتائج المتوخاة ، مع الأخذ بحسبان آراء النحاة ومذاهبهم وبيان وجهات نظرهم من سيوييه ، وموقف أبي حيّان من هذه الآراء ، وإخضاعها إلى دراسة نحوية فاحصة منصفة ذي نظرة

موضوعية ينبغي التوصل بها إلى الحقائق السليمة.

وقد قام البحث على أربعة مباحث ، أما المبحث الأول: فكرس للأداة (إن) وفيها أربع مسائل ، العطف على اسم (إن) ، وإعمال (إن) المخففة ، وحذف حرف الجر مع (إن) وأن ، وحكمها بعد حذف حرف الجر. وكُرس المبحث الثاني للأداتين (عدا- خلا) وفيه مسألتان: الأولى (عدا، خلا) بين الحرفية والفعلية ، والثانية (فاعل عدا ، وخلا) ، والمبحث الثالث: الأداة (لات) و كُرس المبحث الرابع : للأداة (إذا) الشرطية غير الجازمة. ثم ختم البحث بخلاصة لأهم النتائج ، وملخصاً باللغة الإنكليزية. {والحمد لله رب العالمين} وصلى الله على رسوله الكريم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

المبحث الأول

الأداة (إن): وفيها ثلاث مسائل:

أ- العطف على اسم (إن):

قال ابن مالك:

وَجَائِزٌ رَفَعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى مَنْصُوبٍ إِنْ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا^(١)

أشار أبو حيان إلى خلاف بين النحاة في مسألة العطف على اسم (إن) قبل تمام الخبر؛ قائلاً: ((وهذه المسألة فيها خلاف؛ والصحيح أنه لا يجوز العطف على موضع اسم (إن)، لا قبل الخبر، ولا بعده، وأن ما روي من ذلك عن العرب من الرفع إنما هو محمول على الابتداء والخبر محذوف^(٢)؛ لدلالة الخبر عليه، وهذا هو المتفهم من كلام سيبويه (...))^(٣). يفهم من كلام أبي حيان أنه لا يجوز العطف على اسم (إن) مطلقاً، وعزا ذلك إلى سيبويه، وما ذكره سيبويه فيه تفصيل، فأشار في باب ما يكون محمولاً على (إن) إلى هذا المعنى؛ قائلاً: ((فأما ما حُمِلَ على الابتداء فقولك: إن زيدا ظريف وعمرو، وإن زيدا منطلق وسعيد، فعمر وسعيد يرتفعان على وجهين، فأحد الوجهين حسن، والآخر ضعيف. فأما الوجه الحسن فأن يكون محمولاً على الابتداء، لأن معنى إن زيدا منطلق، زيد منطلق، وإن دخلت توكيدا، كأنه قال: زيد منطلق وعمرو))^(٤). يتضح من قول سيبويه أن الأحسن أن يكون المعطوف على محل (إن) واسمها، وإن ثم زائدة تفيد التوكيد، واستدل بقوله تعالى ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ سورة التوبة: ٣، فالأجود أن تحمل الاسم الثاني على الموضع، لأن ما دخلت عليه (إن) هو مبتدأ بالأصل قبل دخولها عليه^(٥). ويرى ابن السراج (ت ٣١٦هـ) أن العطف يحسن؛ لأن الكلام قد تم معناه، فارتفع الاسم الثاني على موضع (إن) لكونها زائدة وأعملت الابتداء وجعلت الخبر محذوفاً لدلالة الأول عليه، فإن اختلف الخبران فليس من ذكر الخبر بد، نحو: إن زيدا ذاهب وعمرو جالس^(٦). هذا الذي عبر عنه سيبويه بالوجه الحسن، وقد أشار -رحمه الله- إلى وجه آخر وسمه بالضعف قائلاً: ((وأما الوجه الآخر الضعيف فأن يكون محمولاً على الاسم المضمر في المنطلق والظريف، فإن أردت ذلك فأحسنه أن تقول: منطلق هو وعمرو، وإن زيدا ظريف هو وعمرو))^(٧). وهنا أشار

إلى العطف على الضمير المستكن في المشتق، أي اسم الفاعل والصفة المشبهة، فلا بد من إظهار المضمرة؛ لأنّ مذهب سيوييه يجعل الضمير بعد المشتق الواقع خبراً الذي أجري على من هو له، إمّا أن يكون فاعلاً للمشتق، أو تأكيداً للضمير المستتر فيه؛ ومنه قولنا: زيد قائم هو^(٨). وذهب ابن يعيش (٦٤٣هـ) إلى جواز الأمرين: العطف على المحل، والحمل على اللفظ؛ لأنّه يرى أنّ (إنّ) دخلت على المبتدأ لغرض التوكيد، من دون أن يتأثر المعنى فصار المبتدأ كالمفوض به فتساوى الأمران، فليس ثمة فرق بين قولنا: (إنّ زيدا قائم)، وبين قولنا: زيد قائم في المعنى، فجاء النصب حملاً على اللفظ، والرفع حملاً على المحل^(٩). ويتبادر إلى الذهن بعض التساؤلات منها: هل يستوي الأمر في (إنّ) المفتوحة الهمزة، أو الحكم مختص بالمكسورة منها؟ وقد أجاب الرضي عن هذا التساؤل في نقله لرأي أبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) في تعقيبه على الشاهد القرآني الذي ذكره سيوييه، وهو قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ ﴿التوبة: ٣﴾؛ قائلاً: ((والسيرافي ومن تابعه لم يلتفتوا إلى استدلال سيوييه، وقالوا: لا يجوز بالرفع على محل اسم (إنّ) مطلقاً، إذ لم يبق معها الابتداء بل هي مع ما في حيزها في تأويل اسم مفرد، مرفوع أو منصوب أو مجرور، كما ذكرنا، فاسمها كبعض حروف الكلمة))^(١٠)، فالسيرافي (ت ٣٦٨هـ) وبعض من ذهب معه لا يميز العطف على اسم (إنّ) المفتوحة؛ لأنّه يرى أنّها وما دخلت عليه بتأويل مصدر يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، ثم يعقب على ذلك بأنّ نظر أبي سعيد صحيح. وعنده لا فرق بين المكسورة والمفتوحة فثلما جاز العطف في المرفوعة كذلك جاز في المفتوحة. وزعم ابن مالك^(١١) أنّ العطف جائز بإجماع النحاة لا خلاف فيه بعد تمام الخبر، وردّه أبو حيان وناقشه فيه من وجهين: الأول: أنّ ابن مالك يذهب إلى عطف المرفوع على اسم (إنّ) وحكمه النصب، فصار من باب عطف المرفوع على المنصوب وقد منعه في ألفيته بقوله: وجائز رفعك معطوفاً على منصوب إن بعد أن تستكملا

وكان الأصلح أن يقول: على اسم (إنّ) ولكن باعتبار الموضع. والوجه الثاني: إطلاقه القول بغير صحيح؛ لأنّ المسألة فيها خلاف، ومذهب أبي حيان الرفع على الابتداء حملاً على الموضع^(١٢). ونقل السيوطي أنّ الكسائي كان يذهب إلى جواز

العطف قبل استكمال الخبر مطلقاً؛ سواء أكان الاسم معرباً أم مبنياً، نحو: إنَّ زيدا وعمرأ قاثمان، ونحو: إنَّ هذا وزيد قاثمان، وتبعه الفراء على أن يكون الاسم مبنياً، واستشهد بقوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ وَالنَّصَارَى مَن آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [سورة المائدة: ٦٩]، ومنه قول الشاعر^(١٣):

فمن يك أمسى في المدينة رحلهُ فإني وقيارُ بها لغريبُ
فقوله (قيار) مبتدأ حذف خبره، والجملة معترضة بين اسم (إن) وخبرها؛ والتقدير: (فإني وقيار بها كذلك لغريب) وإنما جاءت مبتدأ لأنه يمتنع دخولها على الخبر المتأخر، وهذا التخريج مخالف لما ذهب إليه سيبويه الذي يرى أن الجملة معطوفة، وليست معترضة إلا أنها جاءت متأخرة^(١٤).

واعترض البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) على ما ذهب إليه الكسائي والفراء بإطلاق القول في جواز العطف واستدلالهما بالبيت المذكور، قائلاً: ((وليسَ هَذَا بِحِجَّةٍ لِلْكَسَائِيِّ فِي إِجَازَتِهِ: إِنَّ عَمْرَأَ وَزَيْدَ قَاثِمَانَ لِأَنَّ قِيَاراً قَدْ عُطِفَ عَلَى اسْمِ مَكْنَى عَنْهُ وَالْمَكْنَى لَا إِعْرَابَ لَهُ فَسَهِّلْ ذَلِكَ كَمَا سَهِّلَ فِي الَّذِينَ إِذَا عُطِفَ عَلَيْهِ الصَّابِثُونَ. وَهَذَا أَقْوَى فِي الْجَوَازِ مِنَ (الصَّابِثُونَ) لِأَنَّ الْمَكْنَى لَا يَتَبَيَّنُ فِيهِ الرَّفْعُ فِي حَالٍ قَدْ يُقَالُ اللَّذُونَ يُرْفَعُ فِي حَالٍ...))^(١٥). والذي يترجح عند الباحث أن العطف لا يصح هنا قبل إتمام الخبر؛ لأنَّ المعنى وقتئذٍ قد تعيَّن فلا لبس في المراد من الكلام فتصبح جملة ثانية من مسندٍ محذوف ومُسند إليه والحذف لا يجوز إلا إذا دلَّ عليه دليل وقد دلَّ الخبر المذكور على المحذوف، فلا يجوز العطف على حذف عاملٍ قبل تمام الكلام؛ لكون العطف قابلاً للتشبيه والجمع، فإذا قلنا: قام الزيدان، فكأننا أردنا: قام زيدٌ وزيدٌ وكذلك الجمع^(١٦)، ويدلُّ على ذلك ما قاله سيبويه: (وإن دخلت توكيداً)، والتوكيد زيادة في المعنى وهذه لا تتأتى إلا بعد تمام الكلام.

ب- إعمال (إن) المخففة:

قال ابن مالك:

وَحُفِّفَتْ إِنْ فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلَزَمَ الْإِلَامُ إِذَا مَا تَهْمَلُ^(١٧)

قال أبو حيان: ((إذا خُففت (إنّ) ففي إعمالها خلاف: منعه الكوفيون، وأجازه البصريون على القلة وإعمالها مع التخفيف مسموع من لسان العرب حكاه سيبويه والأخفش لكنّه قليل))^(١٨). اختلف العلماء في (إنّ) المخففة فهل يبقى عملها بعد التخفيف أو تكون مهملة؟ ولعل ما أجاب به الفريقان البصري والكوفي لا يخلو من تأمل؛ لأنّ التخفيف هو الحذف، والحذف لا يدخل الحروف، فكيف جاز هنا؟ وما عذره أبو حيان لعلمين كبيرين من علماء اللغة والنحو مما يزيد الشك؛ لأنّه نسب إليهما الجواز على قلة، وربما تكون اضطراراً في الشعر، وأمّا سيبويه فقد عدّها من الأحرف الخمسة الناصبة للاسم الرافعة للخبر ففي باب الأحرف الخمسة، التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده؛ قائلاً: ((وحدّثنا من نثق به، أنّه سمع من العرب من يقول: إنّ عمراً لمنطلق. وأهل المدينة يقرءون: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا يُؤْفِقْتَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾ ﴿هود: ١١١﴾ يخففون وينصون، كما قالوا: (كأنّ ثدييه حقان) وذلك، لأنّ الحرف بمنزلة الفعل، فلما حذف من نفسه شيء لم يغيّر عمله كما لم يغيّر عمل لم يك ولم أبل حين حذف...))^(١٩). ويفهم من كلامه أنّ إعمالها قليل، وفي الشعر اضطراراً، وربما يفهم من كلامه أنّها إنّما أعملت لشبهها الفعل وإن حذف منه فيبقى عمله. وذهب الأخفش (ت ٢١٥هـ) إلى أنّها عملت على المعنى واستدل^(٢٠) بقوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ ﴿سورة الطارق: ٤﴾. وقد نقل السيرافي عن المبرد (ت ٢٨٥هـ) أنّه لا يميزه إذا فصل بين الاسم والخبر بفاصل؛ قائلاً: ((وكان أبو العباس محمد بن يزيد لا يرى أن يعيد اللام مرتين، لأنّهما لام واحدة، ولا يميز: إنّ زيدا لفي الدار قائم))^(٢١). وفرّق أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) بين (إنّ) المخففة الداخلة على الأفعال، والتي تدخل على الأسماء، فيرى أنّ الداخلة على الأفعال، لحقها ضربان: الحذف، ووقوع الفعل بعدها، أمّا الداخلة على الأسماء فلحقها ضرب من التعبير وهو الحذف^(٢٢). وحكى الخوارزمي أنّ الحذف والكفّ اللذين يدخلان على هذه الأحرف هو بمنزلة ظاهرتي الإلغاء والتعليق في باب (ظنّ) وأخواتها؛ لأنّ ما تدخل عليه هذه الأحرف أصله مبتدأ، فأيّ حذف أو زيادة يعود إلى الاسم أصله ويرى أنّ المكسورة حظها في العمل أوفر من المفتوحة لقوتها واستقلالها بفائدتها^(٢٣). وقد أشار سيبويه إلى ظاهرة الكفّ، التي تدخل على هذه الأحرف بقوله: ((وأمّا

أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها ما^(٢٤). وذهب الكوفيون إلى أن المخففة هي للنفي؛ لأنهم لا يعتمدون التخفيف في هذه الأحرف أصلاً^(٢٥). ونلمس في عبارة ابن يعيش اضطراباً في نقله عن الكوفيين، فمرة ينقل عنهم جواز عملها وهي مخففة ثم يعقب عليه بأن الأعمال هنا بمعنى (ما) وتارة ينقل عنهم المنع، وقد صححه الدكتور إبراهيم محمد عبد الله في هامش التحقيق^(٢٦) ويرى ابن الناظم أنها عملت بالاستصحاب لذلك عملت في الأسماء مع زوال اختصاصها ويتصل ضمير الشأن مع المفتوحة الخفيفة وهو لازم الحذف؛ لأن عدم تقدير الضمير يجعل للمكسورة مزية في العمل على المفتوحة^(٢٧) ولأن ضمير الشأن من خصائصه إفادة الربط، وهو يهيئ (أن، وإن) للعمل والدخول على الجمل الفعلية^(٢٨) وذهب أبو حيان مذهب الكوفيين إلى أنه (إن) يمتنع تخفيفها وإعمالها، وتخفيفها وإعمالها؛ لأنهم يرونها ثنائية اللفظ، لذا تلزمها اللام للتفريق بينها وبين النافية^(٢٩) ورد ناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ) مذهب الكوفيين وعده في غاية الخطأ، لأنه يرى أنا لو كانت نافية لما انتصب بعدها (كلاً)؛ لأن حقه الرفع وزيادة على ذلك أنه لم يسمع بأن المشددة أفادت النفي^(٣٠). ووجه الإهمال عند الكوفيين كما عبر عنه الشاطبي ٧٩٠هـ زوال الحكم المبني عليه الذي اقتضاه القياس وهو شبه الفعل لفظاً^(٣١).

والذي يذهب إليه الباحث أن (إن) يزول اختصاصها في التخفيف، لأن شرط عملها أن تختص بالدخول على الجمل الاسمية، ولشبهها الفعل، فإن قيل إن الفعل بقي على عمله وإن دخله الحذف، فجوابه أن الفعل أقوى من الحرف في العمل بدليل أنه يعمل في الفاعل الرفع وفي المفعول به النصب، وهذا لا نجده في الحرف.

ت- حذف حرف الجر مع (أن، وأن):

توطئة: متى يجوز حذف حرف الجر؟ وهل حذفه يكون قياساً أم سماعاً؟ ومع من يكون الحذف على القياس؟ وما حكم المجرور بعد حذف الجار؟ وهل للجار أثر في العمل بعد الحذف؟

اختلف العلماء في حذف حرف الجر؛ فذهب جماعة من النحاة في اطراد الحذف مع (أن) إذا أمن اللبس، وذهب آخرون إلى عدم الجواز إلا ما ورد في السماع^(٣٢). أما المبرد فذهب إلى امتناع الحذف مع غير (أن، وأن)؛ وما جاء في السماع فهو على إبدال

الواو؛ نحو: (وبلدٍ ليس به أنيس)، فجاءت الواو بدلاً من (ربّ)، والواو في قوله تبارك تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ ﴿سورة الجن: ١٨﴾ عاطفة. ومحال أن يحذف حرف الحذف ولا يأتي منه بدل (٣٣). والأمر مختلف عند ابن يعيش، فيرى أن الحذف ليس على سبيل الاختيار، بل هو ضرورة خاصة بالشعر واستدل على ذلك بقول الشاعر (٣٤):

ومنا الذي اختير الرجال سماحةً وجوداً إذا هبّ الرياح الزعازعُ

الشاهد فيه حذف حرف الجر (من) والتقدير: (من الرجال) فيرى أنه على غير القياس، ولكنه جاء على لغتهم، فلزم على الذي يتكلم بلغتهم، ويقتدي بجميع أمثلتهم أن يتقبله، إلا أنه لا يقاس عليه، فلا يصح أن نقول: مررتُ بزيدٍ، مررتُ زيداً وهو خلاف ما حكاه ابن الأعرابي؛ مررتُ زيداً وهذا شاذٌّ، فحذف الجار غير مستحسن مع الفعل اللازم، وما جاء منه فهو محمول على السماع، من باب الضرورة فلا يحمل عليه ما وجد عنه مذهباً (٣٥). وإليه ذهب الرضي، فهو يرى أن الحذف لا يصح في اختيار الكلام إلا مع (أن، وأن) إذا تعين الحرف المحذوف لأمن اللبس، أما ما ورد عنهم، نحو قولهم: (والله لأفعلن) فشاذ لا يقاس عليه (٣٦). ويترد الحذف مع (أن، وأن) إذا تعين الحرف عند حذفه، نحو: عجبتُ أن يُغضضَ ناصح، أما إذا لم يتعين الحرف فلا يصح الحذف، ويمتنع لالتباس المعنى نحو الفعل (رغب)؛ الذي يتعدى بالحرف (في) وتارة أخرى بالحرف (عن) فعند حذفه لا يعلم المراد، فلا يُدري (رغبْتُ عن) أو (رغبْتُ في) لأن المرادين متضادان (٣٧).

ث- حكم (أن، وأن) بعد حذف حرف الجر:

قال ابن مالك:

تقلاً وفي أن وأن يطردُ مع أمن لبسٍ كعَجِبْتُ أن يَدُوا (٣٨)

ذكر أبو حيان أن للعلماء في هذه المسألة مذهبين؛ مذهب الخليل والكسائي، ومذهب سيبويه والفراء؛ قال: ((وإذا حذف حرف الجر من (أن، وأن)، فاختلف في موضعهما: فقال الخليل والكسائي: موضع جر، وقال سيبويه والفراء: نصب، واستدل للقول الأول بقول الشاعر (٣٩):

وما زرت ليلي أن تكون حبيبة إلي ولا دين لها أنا طالبه

ف(أن تكون) في موضع جر، ولذلك عطف عليها بالجر قوله: (ولا دين) والقياس ما ذهب إليه سيبويه^(٤٠). واختلف النقل عن سيبويه، فجماعة نسبت إليه النصب وهو الأكثر، وجماعة أخرى نسبت إليه الخفض، وفي كتابه ما يزيد المسألة غموضاً إذ لم يصرح بظاهر الكلام أنه يتبنى النصب أو الجر؛ ففي باب وسمه ب(باب آخر من أن)، قال سيبويه: ((وسألت الخليل عن قوله جل ذكره: ﴿وَلِئَلْهَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ سورة المؤمنون: ٥٢ فقال: إنما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون، وقال: نظيرها ﴿لَا يَلْفُ قُرَيْشٍ﴾ سورة قريش: ١؛ لأنه إنما هو: لذلك (فليعبدوا). فإن حذفت اللام من أن فهو نصب، كما أنك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصباً. هذا قول الخليل^(٤١). فظاهر كلام سيبويه أنه عزا النصب للخليل، وفي موضع آخر من الكتاب نجده يذهب إلى الجر، وربما يكون مذهبه فيه ولكنه يرى عنه؛ قال: ((ولو قال إنسان: إن (أن) في موضع جر في هذه الأشياء، ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم، فجاز فيه حذف الجار كما حذفوا رب في قولهم: (وبلد تحسبه مكسوحاً) لكان قولاً قوياً وله نظائر نحو قوله: لاه أبوك. والأول قول الخليل^(٤٢)). فهو لم ينسب القول له، وإنما قال: ((ولو قال إنسان))، حرصاً منه على رأي أستاذه، وهذا من باب التواضع والاحترام لشيخه، وهذه سمة عرف بها، ويؤيد ما ذهب إليه؛ قوله: ((والأول قول الخليل)) في إشارة منه، للتأكيد على أن النصب معزى للخليل. وقد وهم أبو حيان في عزوه النصب إلى الفراء، ففي ذكره لقوله تبارك وتعالى: ﴿وَلِئَلْهَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ سورة المؤمنون: ٥٢ يرى الفراء (٢٠٧هـ) أن (هذه أمتكم) في موضع خفض، فتكون مردودة على (ما)، وأما النصب فيرى أنه ليس منصوباً بنزع الخافض، وإنما انتصب بتقدير فعل، وكأنه أراد أن يقول: واعلم هذا...^(٤٣). وقدّر أبو الحسن الأخفش قوله تعالى: ﴿وَأَن الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ الجن: ١٨: فلا تدعوا مع الله أحداً؛ لأن المساجد لله، فيرى أن في إعرابه ضعفاً؛ لأنه عمل فيه ما بعده بواسطة حرف الجر^(٤٤). واختار أبو العباس المبرد النصب؛ فذهب إلى

أَنَّ (أَنْ، وَأَنْ) في موضعهما النصب؛ وردَّ على من زعم الحذف في هذه المسألة بإضمار الجار فهذا ليس بشيء، فما بعد الواو منصوب على حذف حرف الحذف؛ كما في قول الشاعر^(٤٥):

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادْخَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتَمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا

فانتصب (ادخاره) على حذف اللام، كما تقول: جئتكَ ابتغاء الخير، فانتصب والمعنى معنى اللام^(٤٦). وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أَنَّ النصب والجر سيان، فأما النصب، فلأنَّه مسلَّم به عند النحاة؛ فمتى ما حُذِفَ الجار فلا بد للمجرور به أن ينتصب، لأنَّ الفعل صار متعدياً بنفسه فضلاً عن أن العطف يكون فيه على الموضع وليس على اللفظ، نحو: مررتُ بزيد وعمر، فموضع زيد النصب وإن كان مجروراً. وأما الجر فقد ورد في السماع من حذف العامل في الجر وإبقاء الاسم مخفوضاً، نحو قول الشاعر^(٤٧):

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كُلِّيبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ

الشاهد فيه: جاء (كليب) مخفوضاً مع حذف الجار له. وفي المنثور ما جاء في قوله (عَلَيْهِ السَّلَامُ): ((مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامٌ اثْنَيْنِ فَلْيَذْهَبْ بِثَلَاثٍ، وَإِنْ أَرْبَعَةً فَخَامِسٍ أَوْ سَادِسٍ)) وقدّر ابن مالك المحذوف هنا: (وإن)^(٤٨). وقوي الجر عند أبي سعيد السيرافي؛ لأنَّه يرى أن هذه الحروف تحذف مع (أَنْ) أطراداً، وهي بمنزلة اسم واحد، وإنَّما حسن الحذف ههنا لأنَّ في الكلام إطالة، كما حسن الحذف في المضمرة العائد إلى (الذي) نحو قولهم: الذي ضربتُ زيد، وكأنَّه أراد أن يقول: زيد ضربته^(٤٩). وذهب الهمداني، والرضي، وابن مالك^(٥٠)، إلى أنَّهما في موضع الجر؛ وعزوه للخليل، والنصب لسيبيويه. فأما الهمداني فوجه النصب عنده إفشاء الفعل إلى (أَنْ) بعد حذف الجار فانتصب، وأما في موضع الجر على رأي الخليل فهو على تعيين الجار لزوال اللبس^(٥١). ووجه النصب عند الرضي هو ضعف حرف الجر، فإذا حُذِفَ لا يبقى له عمل، فيحكم على محلَّهما بالنصب عند سيبيويه، وبالجر عند الخليل والكسائي^(٥٢). وبه قال ابن مالك، وهو القياس عنده؛ لكثرة استعماله، فليس من أثر لحرف الجر بعد زوال عامله إلَّا نادراً، والحمل على الكثير أولى من القليل^(٥٣). وردَّ أبو حيان على ابني الربيع ومالك، فيما عزوا إلى

الخليل وسيبويه أن الخليل يذهب إلى الجرّ، وسيبويه يذهب إلى النصب كالقراء، فهذا وهم منهم ويرى أن ابن مالك وهم مرتين في ذلك، الأولى نسبته إلى الخليل، والثانية نسبته إلى سيبويه^(٥٤). وتبعه ابن هشام^(٥٦) فهو يرى في الشاهد الذي أورده الخليل، وهو قوله^(٥٥):

وما زرت ليلى أن تكون حبيبةً إليّ، ولا دين بها أنا طالبه

فيرى بجر (دين) معطوفاً على موضع (أن تكون) وتقدير الكلام: لأن تكون، وردّه، بأنه محمول على توهم دخول اللام، فيعترضه أن العطف على المحل أظهر من الحمل على العطف على التوهم، فيردّه بأن القواعد لا تثبت بالمحتملات^(٥٦). ومن حمل هذا الخلاف على سبيل الاحتمال؛ فهو عنده يحتل النصب والجر، فموضع (أنّ، وأن) يحتمل الوجهين^(٥٧). والباحث يميل إلى جواز الوجهين عند سيبويه لتكافؤ الأدلة القياسية والسماعية في موضعي النصب والجر.

المبحث الثاني

آراء سيبويه في الأدوات (عدا-خلا): وفيه مسألتان:

أ-الأداتان (عدا، وخلا) بين الحرفية والفعلية:

قال ابن مالك:

هَآكَ حَرْفُ الْجَرِّ وَهِيَ مِنْ إِلَى حَتَّى خَلَا حَاشَى عَدَا فِي عَنَ عَلَى^(٥٨)
وَحَيْثُ جَرّاً فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فَعِلَانِ

قال أبو حيان: ((وأما (عدا) فذهب سيبويه إلى أنها فعل، والأخفش يجعلها مثل: (خلا) و(خلا) فيها خلاف: نقل المهابادي عن الأخفش أنها حرف، وهو نص الأخفش الأوسط؛ قال: اعلم أن كل ما استثنيت به (حاشا) و(خلا)، و(سوى) و(سواء) فهو جر أبداً^(٥٩)). عزا أبو حيان إلى سيبويه أن (عدا) لا تكون إلا فعلاً، وأما (خلا) فلم يشر إلى سيبويه، وفي الرجوع إلى كتاب سيبويه وجد الباحث أن سيبويه قد صرح بالجر بـ(خلا)، خلافاً لـ(عدا) التي لا يأتي بعدها مخفوض؛ فقد أشار في باب لا يكون وليس وما أشبهها أن ما بعدهما منصوب على الاستثناء؛ قائلاً: ((وأما عدا وخلا فلا يكونان صفة، ولكن فيهما إضمار كما كان في ليس ولا يكون، وهو إضمار قصته فيهما

قصته في لا يكون وليس، وذلك قولك: ما أتانى أحدٌ خلا زيدا، وأتانى القوم عدا عمراً، كأنك قلت: جاوز بعضهم زيدا. إلا أن خلا وعدا فيهما معنى الاستثناء^(٦٠). والمفهوم من كلام سيبويه أنه أضمر الفاعل فيهما كما أضمر في نظيرتهما (ليس، ولا يكون) وهذا إقرار منه بفعليتهما والمنصوب بهما على الاستثناء. وهذا صريح مذهب المبرد الذي يذهب فيه إلى أنهما فعلاّن ينتصب ما بعدهما نحو: جاء القوم عدا زيدا، فقوله: جاء القوم تبادر إلى السامع أن بعض القوم زيدٌ، وعلى رأي له يجوز الجر بـ(خلا)^(٦١) وفي العودة إلى كلام أبي حيان أنه ذكر الخلاف في (خلا) دون (عدا) والمسألة معكوسة تماماً، فقد اضطرب النحاة في فعلية (عدا) ولعل سبب الاضطراب يعود إلى عدم النقل، فلم يسمع أنها استعملت حرف جر، وقد تنبه أبو سعيد السيرافي إلى هذا المعنى، وتنبيه هذا جاء على لسان الرضي الاسترابادي، قائلاً: ((ولم أرَ أحداً ذكر الجر بعد (عدا) إلا الأَخفش فإنه قرنهما في بعض ما ذكر بـ(خلا) في جواز الجر بها، وقال أي السيرافي: ما أعلم خلافاً في جواز الجر بـ(خلا) إلا أن النصب بها أكثر كما ذكر سيبويه^(٦٢)))، والحق أن الباحث لم يعثر على هذا المعنى في شرح الكتاب، ولكنه يستشف مما ذكره السيرافي أنهما فعلاّن إذا كان ما بعدهما منصوباً^(٦٣) وربما يأتيان حرف جر، إذا كان ما بعدهما مخفوضاً، وبهذا المعنى يكون قد حمل اللفظ الواحد في الدلالة على الفعل والحرف، وهذا له نظير في العربية، فقد حمل اللفظ الواحد في كلامهم على الفعل والحرف في قولهم: زيدٌ على الجبل، فجاز في (على) أن يكون حرف خفض، وجاز أن يكون (علا) فعلاً لقرب المعنى^(٦٤). وإليه أشار ابن يعيش إلى أن (خلا) و(حاشا) لفظ مشترك بين الفعلية والحرفية، ومرجعه الأساس النية والقصد والاعتقاد عند المتكلم، فإن أعتقد بها الحرفية جعلها حرف جر، وإن قصد بها الفعلية نصب بها، وصار اللفظ مشتركاً كللفظ (على) فهي مشتركة بين الحرف والفعل، وهذا لا خلاف فيه، وهذا لا ينطبق مع (عدا) لأنه يرى أنها فعل^(٦٥). وذهب ابن الحاجب إلى أن استعمال (عدا — خلا) حرفين لا يخرجهما عن المعنى الأصلي الذي وضعنا له وهو الاستثناء^(٦٦)، وهي إشارة منه إلى عدم التفريق بين الاستعمالين بين أن تكونا فعلين أو حرفين. واستدل ناظر الجيش على فعلية (عدا — خلا) أن لهما موقعاً من الإعراب، والمشهور بين النحاة أن الحرف لا محل له من الإعراب، وقد نقل عن السيرافي أنه يجعلهما في

موضع نصب حالاً، فيكون تقدير الكلام في قولنا: جاء القوم عدا زيداً: جاء القوم عادين زيداً، خالين زيداً^(٦٧).

والذي يميل إليه الباحث أن (خلا) تستعمل مرة فعلاً فيكون المنصوب بها مفعولاً به وفاعله مضمر، وتارة أخرى تستعمل حرفاً فيكون ما بعدها مجروراً بها، وأما (عدا) فلا تستعمل إلاً فعلاً لأمرين: الأول: دخول (ما) المصدرية عليها، ولا يصح دخولها على الحروف. والثاني: جواز وقوع الحذف فيها، وهو فعل ثلاثي معتل اللام بالواو، ومعناه جاوز، والمصدر منه (عداء)^(٦٨).

ب- فاعل (عدا، وخلا):

قال ابن مالك:

وَاسْتَنْ نَاصِباً بَلِيسَ وَخَلَا وَبَعَدَا وَيَكُونُ بَعْدَ لَا^(٦٩)

قال أبو حيان: ((واختلف النحاة فب فاعل (خلا) و(عدا)، فمذهب سيبويه وأكثر البصريين أنه ضمير على (بعض) المفهوم، وتقديره: عدا بعضهم زيداً، وخلا بعضهم زيداً، فيكون (بعض) واقعاً إذ ذاك على (منْ) عدا زيداً))^(٧٠). اختلفت النحاة في تقدير الفاعل في هذين الفعلين: فذهب الكوفيون إلى أن فاعلها ضمير مجهول لا يفسره شيء^(٧١)، وذهب الجمهور إلى أنه ضمير يعود على (بعض)، واختلف في تقدير (بعض) هل يقع على الكثير أو على القليل^(٧٢). والذي يبدو للباحث أن أبا حيان أشار إلى إضمار الفاعل هنا وليس الخلاف في الإضمار، وإنما في تأويل المضمر، ونسب إلى سيبويه تقدير: (بعض)، أما سيبويه فقد ذكر في باب لا يكون وليس وما أشبهها، ذلك قائلاً: ((وأما عدا وخلا فلا يكونان صفة، ولكن فيهما إضمار كما كان في ليس ولا يكون، وهو إضمار قصته فيهما قصته في لا يكون وليس، وذلك قولك: جاوز بعضهم زيداً...))^(٧٣). فأشار إلى تقدير البعض المفهوم من السياق، وفيه نظر: أن هذا (بعض) علامٌ يعود؟ هل يعود على اللفظ أو يعود على المعنى؟ فظاهر كلام سيبويه على ما يبدو أنه يعود على المعنى بلحاظ قول أبي حيان: أنه ضمير يعود على البعض المفهوم إلا أن أبا العباس المبرد يرى أنه يعود على اللفظ المفهوم، لأن في قولنا: (جاء القوم عدا بكرةً) في هذا التركيب يقع في ذهن السامع أن بكرةً بعض من جاء^(٧٤). وتبعه أبو سعيد السيرافي

فذهب إلى تقديره على سبيل الاحتمال فأرجعه إلى الظن، فقولنا: جاء القوم عدا محمداً يحتمل عند السيرافي أن بعضهم قام وبعض الآخر لم يقم، وهنا كأنه أراد فيه إدخال اللفظ الخاص بالعام؛ لأن الذين قاموا هم الفاعل، الذي ارتفع بالفعل (قام)، والذين لم يقوموا هم (المستثنون) من القيام وهم بعض^(٧٥)، وفي هذا إشارة واضحة إلى جعل البعض المقدر محمولاً على المعنى. وزعم ابن يعيش أن فاعل هذه الأفعال لا يظهر مطلقاً لا في ثنية ولا في المجموع وتقدير (بعض) يستوي فيه المفرد والمثنى والمجموع، نحو: (قام القوم خلا زيدين) في المثنى، و(خلا زيدين) في الجمع، وانتصاب ما بعدهما على المفعول به^(٧٦)، وظاهر كلامه أنه حمل التقدير على المعنى، لأنه لو كان على اللفظ لوجب المطابقة في الثنية والجمع، إلا أنه التزم صورة واحدة. وذهب ابن مالك إلى أن تقدير (بعض) فيه ضعف، ولا يقوى إلا إذا قصد به (من) لأنه لا يصلح أن يطلق لفظ البعض على الكل، والأجود أن يقدر الفاعل هنا بمصدر من لفظ المستثنى منه؛ نحو: (جاء القوم عدا زيدا) يكون تقدير الكلام: جاء القوم جاوز قيامهم زيدا^(٧٧) ورده أبو حيان إذ إنه لا يستقيم في (القوم إخوانك عدا زيدا) لأنه هنا ينتقض لعدم تقدم الفعل ولا ما جرى مجراه^(٧٨). وقد أشار الرضي إلى هذا المعنى إلا أنه ذهب إلى تقدير مصدر من لفظ الفعل المتقدم، لأن لفظ البعض لا يستقيم لكونه خلا من لفظ المجاوزة، فيكون التقدير في الشاهد: جاءني القوم عدا زيدا: (جاءني القوم عدا مجيئهم زيدا) ففيه إضمار مضمّر يعود على المصدر المأخوذ من لفظ الفعل المتقدم^(٧٩). وهذا فيه تكلف؛ لأنه يقتضي تقديرين: الأول ضمير عائد على المصدر، والثاني: تقدير مصدر، وعدم التقدير أولى من التقدير. وقدره ابن الناظم بلفظ أجنبي عن المستثنى منه، فيكون التقدير: (قام جاوز غير زيد منهم زيدا)^(٨٠). وفيه نظر: إذا يقتضي هنا أن تبدأ الجملة بفعلين فاعلهما مجهول، فيلبس الفهم في تقدير العائد. وفصل الشيخ الأزهرى ذلك إذ عرض المسألة بشكل مختلف فذهب إلى أن تقدير الفاعل لهذين الفعلين لا يخلو من أن يكون عائداً على اسم فاعل أو مصدر، فما عاد على اسم الفاعل؛ قولنا: قاموا عدا زيدا، أي عدا (القائم هو) أو المصدر: قيامهم، لأن فيه إشعاراً باقتصار الموصوف على الصفة^(٨١). ونقل السيوطي مذهب جماعة من النحويين أنهم يرون أن لا فاعل لهذه الأفعال، وحجتهم لذلك أنها وقعت موقع (إلا) التي لا تحتاج إلى فاعل، ورد بأنه إذا عن الفاعل

فهذه مقدمة لاستغنائها عن المفعول به والتضعيف ضعيف^(٨٢). والذي يترجح عند الباحث أن جميع النحاة سوى الكوفيين قد وافقوا سيبويه بأن فاعلهما مضمر ولكن الخلاف وقع في تقدير ذلك المضمر وعائديه، والذي يبدو لي أن ما ذهب إليه سيبويه أقرب للصحة، لأنه أخرج (بعض) من (كل) وهو المقصود بالاستثناء والله العالم.

المبحث الثالث

الأداة (لات)

قال ابن مالك: وما لَلاتَ في سَوَى حِينَ عَمَلٍ وَحَذَفُ ذِي الرِّفْعِ فِشَا وَالْعَكْسُ قُلْ^(٨٣) اختلفت النحاة في الأداة (لات) من حيث التركيب والعمل، أما عملها فللنحاة فيها ثلاثة مذاهب، الأول: مذهب البصريين الذين يذهبون إلى أن (لات) تعمل عمل (ليس)^(٨٤)، والثاني: مذهب الكوفيين أنها (لا) النافية للجنس^(٨٥)، والثالث: مذهب الأخفش على أحد قولييه أنها غير عاملة وما كان منصوباً بعدها فهو على إضمار فعل^(٨٦). وعزا أبو حيان إلى سيبويه أنها عملت لشبهها بـ(ليس) قال: ((وهذا الذي اخترناه من أن (لات) لا تعمل شيئاً هذا مذهب الأخفش، والذي ذهب إليه سيبويه في (لات) أنها عملت عمل ليس))^(٨٧). وأما سيبويه فقد شبهها بليس كما شبهوا ما بليس، فقد ذكر في باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة الحجاز، ثم يصير إلى أصله؛ قال: ((وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها، كما شبهوا بها لات في بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصة، لا تكون لات إلا مع الحين، تُضْمَرُ فيها مرفوعاً وتَنْصِبُ الحين، لأنه مفعول به، ولم تَمَكَّنْ تَمَكَّنْها ولم تستعمل إلا مضمرًا فيها، لأنها ليس كليس في المخاطبة والإخبار عن غائب، تقول لست، ولست، وليسوا، وعبد الله ليس ذاهبا، فتبنى على المبتدأ وتُضْمَرُ فيه، ولا يكون هذا في لات لا تقول: عبد الله لات منطلقاً، ولا قومك لاتوا منطلقين))^(٨٨). ويتضح من كلام سيبويه أنها لا تعمل إلا محذوفة أحد معموليها، ولا تأتي معها الضمائر المتصلة، وغالباً يكون المحذوف هو الاسم الأول، فلا يظهر معمولها معاً، وتأتي مصحوبة بالحين، كما في قوله تبارك وتعالى: ﴿كَرَّ أَهْلُ الْكُنَايْنِ قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَ وَأَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ ﴿سورة ص: ٣﴾. وفيه رأيان: من ذهب إلى حذف الاسم قدره: (ولات الحين حين مناص)، والثاني: من ذهب إلى حذف

الخبر، يرى تقديره: (ولات حين مناص لنا)^(٨٩). واختلف في موضع الإضمار هل يكون مقدر في (لات) أو يكون مقدر في الكلام؟ فأجاب أبو علي الفارسي (ت ٣٣٧هـ) أن الإضمار لا يكون مقدر في (لات) نفسها، وإنما يكون في الجملة؛ لأن (لات) حرف، والحرف لا يصح فيها الإضمار^(٩٠). وقد اختلفت بالحين فلا تعمل إلا مع الحين، وهو ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري، ويرى أن من الأولى أن يظهر المنصوب دون المرفوع^(٩١). وزعم العكبري أنه لا يجوز القول بالإضمار في (لات)؛ لأنها حرف، والحرف لا يضم فيه، وقد عزا إلى الأخفش حذف الخبر^(٩٢)، ورد ابن يعيش على الكوفيين الذين يذهبون إلى أنها (لا) التي لنفي الجنس، فيرى أنه لا يصح أن تكون (لا) النافية للجنس لأن قبلت دخول التاء عليها فضلاً عن وقوع المرفوع بعدها دون تكرير، لذا صارت بمعنى (ليس)، لأن خروجها عن شبيها بليس يقتضي تكريرها، وعدّها في المرتبة الثالثة، بعد (ليس)، و(ما)^(٩٣)، ودافع ابن الحاجب عن مذهب البصريين إذ إنهم اغتفروا لإقامة الدليل في (لات) في أمرين: الأول: أن (لا) بمعنى ليس شاذ، وهذا مردود لأن الشذوذ يكون في تجردها من التاء، فالتاء جعلتها على القياس، والثاني: تسامحوا في قيام الدليل على الإضمار في الاسم في الحرف، والحروف لا يضم فيها شيء من ذلك، فردّه أنه قوي بكثرة الاستعمال، وأما الإضمار قبل الذكر، فهو جائز لقيام القرينة على الإضمار^(٩٤)، واختلفوا في معنى الحين، فمنهم من يرى أن معناه لفظ (الحين) فقط، ومنهم من يرى أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان، واستدلوا بقول الشاعر^(٩٥):

ندم البُغاة ولات ساعة مندم والبغي مرتع مبتغيه وخيم

فعملت (لات) في ألفاظ الزمان: ساعة^(٩٦). وذهب الدكتور عبد الخالق عضيمة إلى أن ما قاله الكوفيون أنها (لا) لنفي الجنس غير ممتنع؛ لأن الحين يلتزم فيه التنكير والإضافة، والاسم محذوف فيكون قد دخلت على النكرة، وضارعت (لا) في نحو: (لا حول ولا قوة إلا بالله)^(٩٧). واختلفوا في توجيه إعراب (حين) في قوله تبارك وتعالى ﴿فَنَادُوا وَلَآتٍ حِينَ مَنَاصٍ﴾ سورة ص: ٣. فذهب سيبويه إلى نصبه على أنه خبر لمبتدأ محذوف^(٩٨)، وذهب الأخفش إلى أنه انتصب على إضمار فعل، وتقدير الكلام: ولا أرى حين مناص لهم^(٩٩)، وقرأ عيسى بن عمر (١٤٩هـ) بكسر التاء والنون على

آراء سيبويه (ت ١٨٠هـ) في الأدوات الثلاثية في كتاب منهج السالك (76)

إضمامار(من) وأشكل عليه أبو حيان ^(١٠٠) وقد احتال الزمخشري (٥٣٨هـ) في تخريجه، فذهب إلى أنه شبيه بـ (إذ) واستشهد بقول الشاعر ^(١٠١):

طَلَبُوا صَلَاحَنَا وَلَاتِ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

والذي يترجح عند الباحث أن (لات) جاءت مركبة من (لا) و(التاء)، وإنما لحقتها (التاء) لتمييز (لا) التي لنفي الجنس، ولا تعمل إلا في الحين وأسماء الزمان، وشرط إعمالها أن يحذف أحد معموليها والأكثر المرفوع؛ لوردوه في السماع، نحو قوله تعالى ﴿فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ ﴿سورة ص: ٣﴾.

المبحث الرابع

الأداة (إذا) الشرطية

قال ابن مالك:

وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى جُمَلِ الْأَفْعَالِ كَهُنْ إِذَا اعْتَلَى ^(١٠٢)

قال أبو حيان: ((وظاهر كلام المصنف أنه لا يلي (إذا) إلا الأفعال وهو مذهب سيبويه، فإذا وليها اسم كان على إضمامار فعل، مثاله قوله تعالى: (وإذا السماء انشقت) أي: إذا انشقت السماء انشقت)) ^(١٠٣). اختلف النحويون في (إذا) غير الفجائية، فذهب جمهور النحاة أنها تضاف إلى الجمل فيكون جوابها العامل فيها ^(١٠٤)، ومذهب الأخفش والكوفيين أنه يجوز إضافتها إلى الأسماء ^(١٠٥)، ومذهب أبي حيان أنها تضاف إلى الجملة والعامل فيها الفعل المذكور بعدها ^(١٠٦).

واختلف النقل عن سيبويه، فذكر ابن مالك، والمرادي أنه لا يجوز أن تضاف إلى الأسماء، فلا بد من أن يليها فعل ظاهر أو مقدر، وذهب السهيلي إلى أن سيبويه يجوز الابتداء بعد (إذا) الشرطية إذا كان الخبر فعلاً ^(١٠٧) وقد عزا أبو حيان إلى سيبويه أنها لا تضاف إلا للجملة الفعلية، وأشار سيبويه إلى هذا في باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء، قائلاً: ((جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل، وإلى الابتداء والخبر؛ لأنه في معنى إذ، فأضيف إلى ما يضاف إليه إذ. وإذا كان لما لم يقع لم يضاف إلا إلى الأفعال؛ لأنه في معنى إذا، وإذا هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال)) ^(١٠٨). ويرى السيرافي أنها أضيفت إلى الأفعال لأن فيها معنى الجزاء، ولا يقع الجزاء إلا بالفعل

والفاعل، والخلاف بين سيبويه والأخفش يقع في خبرها، فسيبويه يلزم أن يكون الخبر فعلاً، أما الأخفش فجاز عنده أن يكون اسماً^(١٠٩). ويرى ابن الخشاب إنما فُسر المرفوع بعد (إذا) بإضمار فعل لأن الاسم الواقع بعد أداة الشرط يحمل على الفعل فرفع به الاسم مضمراً، وفسره الفعل المذكور^(١١٠). و(إذا) هي ثاني ثمانية، الذي يجيء على استعمالين، فالأول: ظرف زمان وتكون اسماً فيعمل الخفض في شرطه، منصوب بجوابه والثاني: حرف وهي الفجائية^(١١١)، وتمتاز (إذا) الشرطية من سائر الأدوات الثمانية أنها ثنائية الدلالة: الشرط، والظرف، وغالباً لا يميز النحاة ذلك؛ لأنهم لا يجدون فيها خبراً^(١١٢). وفي الغالب تفتقر إلى الجواب مما الأمر الذي جعلها لا تستعمل في صيغ العموم فتكون دلالتها الشرطية مقيدة بوقت محدد^(١١٣)؛ ويكون المشروط بها واقعاً لا محالة، وبهذه الحال قد خالفت (إن) التي مخرجها الظن والتوقع فيما يخبر به المخبر^(١١٤)، وذهب عباس حسن من المحدثين إلى أن (إذا) الظرفية المتضمنة معنى الشرط تكون مضافة دائماً إلى الجملة الفعلية الواقعة خبراً، الخالية من الضمير، التي يكون فعلها ماضياً^(١١٥)، ويرد ما جاء في السماع، فقد توارد الفعل، التي دخلت عليه (إذا) بصيغتي الماضي والمضارع في قول الشاعر^(١١٦):

والنفس رغبة إذا رغبتهَا فإذا تردُّ إلى قليل تقنَعُ

والذي يترجح لدى الباحث أن (إذا) أداة ثنائية الدلالة، وتكون ظرفاً محددًا بوقت معلوم يلزم الإضافة، فلا يضاف إلا إلى الجمل الفعلية التي فعلها ماضياً ودلالته على المستقبل؛ نحو قوله تعالى: (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) ﴿الانشقاق: ١﴾، والاسم المرفوع بعدها فاعل لفعل محذوف، وما ذهب إليه سيبويه هو الأقرب للقياس لكثرة الاستعمال.

الخاتمة:-

بعد مطالعة سريعة لآراء سيبويه في كتاب منهج السالك في الكلام لأبي حيّان الأندلسي، وبمن منه سبحانه وتعالى، خلصت إلى النتائج الآتية:

١- عرضت الدراسة أن العطف لا يصح قبل إتمام الخبر في باب (إن)؛ لأن المعنى بدا واضحاً وقد زال اللبس.

آراء سيبويه (ت ١٨٠هـ) في الأدوات الثلاثية في كتاب منهج السالك (78)

- ٢- كشفت الدراسة عن زوال اختصاص (إن) المخففة، لذا تصبح غير عاملة؛ لأنها اختصت بالجمل الاسمية، بخلاف الفعل، الذي إذا حذف منه حرف يبقى عمله، فيرفع فاعلاً وينصب مفعولاً به.
- ٣- كشفت الدراسة عن أن (خلا) يستعمل تارة فعلاً، وتارة أخرى حرفاً، وأما (عدا) فلا يستعمل إلاً فعلاً، لصحة دخول الحرف المصدرى معه، ولصحة وقوع الحذف فيه.
- ٤- أثبت الباحث أن (لات) جاءت مركبة من (لا) و(التاء)، وإنما لحقتها التاء؛ لتنماز من (لا) التي للنفي الجنس.
- ٥- عرضت الدراسة أن (إذا) أداة ثنائية الدلالة، وتكون ظرفاً محددًا بوقت معلوم يلزم الإضافة.

هوامش البحث

- (١) متن الألفية: ١٤
- (٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٥١/١.
- (٣) منهج السالك في الكلام ٣٠٦/١.
- (٤) كتاب سيويه ١٤٤/٢.
- (٥) ينظر: المقتضب ٣٧١/٤.
- (٦) ينظر: الأصول في النحو ٦٤/٢. والتعليقة على كتاب سيويه ٢٩٨/١.
- (٧) كتاب سيويه ١٤٤/٢.
- (٨) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٠٧/١.
- (٩) ينظر: شرح المفصل ١١٩/٨.
- (١٠) شرح الرضي على الكافية ٣٥٢/٤.
- (١١) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٦٦/١. وشرح التسهيل ٤٧/٢.
- (١٢) ينظر: التذيل والتكميل ١٨٤/٥.

- (١٣) البيت من الطويل لضائب بن الحارث البرجمي، ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية ١٤٩/١.
- (١٤) ينظر: خزانة الأدب ٣١٢/١٠-٣١٣.
- (١٥) المصدر السابق ٣١٣/١٠.
- (١٦) ينظر: الأصول في النحو ٦٤/٢.
- (١٧) متن الألفية: ١٤.
- (١٨) منهج السالك في الكلام ٣١٣/١.
- (١٩) كتاب سيبويه ١٤٠/٢.
- (٢٠) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١٢٠/١.
- (٢١) شرح كتاب سيبويه ٤٦٥/٢.
- (٢٢) ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف ١٦٦/١.
- (٢٣) ينظر: التخمير في شرح المفصل ٢٧٩/٢.
- (٢٤) كتاب سيبويه ١٤٠/٢.
- (٢٥) ينظر: شرح الصدور بشرح زوائد الشذور: ١١٦.
- (٢٦) ينظر: شرح المفصل ١٢٩/٨ جاء في الهامش: (الصواب إلى عدم الجواز).
- (٢٧) ينظر: شرح ابن الناظم: ١٢٨. والكناش في النحو والصرف ٢٦٠/١.
- (٢٨) ينظر: ضمير الشأن في القرآن الكريم دراسة نحوية بلاغية (بحث): ٢٤٢.
- (٢٩) ينظر: التذليل والتكميل ١٢٣/٥.
- (٣٠) ينظر: تمهيد القواعد ٤٤٥٤/٩.
- (٣١) ينظر: المقاصد الشافية ٣٨٧/٢.
- (٣٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٢٧/١. شرح الأشموني ٢٧٠/٢.
- (٣٣) ينظر: المقتضب ٣٤٧/٢-٣٤٨.
- (٣٤) البيت من الطويل للفرزدق ينظر: ديوان الفرزدق: ٥١٦، وكتاب سيبويه ٣٩/١.

- (٣٥) ينظر: شرح المفصل ٩٤/٦، و ٩١/٨.
- (٣٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٣٧/٤.
- (٣٧) ينظر: شرح التسهيل ١٥٠/٢. وارتشاف الضرب ٢٠٩٠/٤، وحاشية الخضري ١/٣٦٣-٣٦٤.
- (٣٨) متن الألفية: ١٩.
- (٣٩) البيت من الطويل وهو للفرزدق ، ينظر: ديوانه ، ٧٦. وشرح شواهد المغني: ٨٨٥.
- (٤٠) منهج السالك في الكلام ٤٦٣/٢.
- (٤١) كتاب سيبويه ١٢٦-١٢٧.
- (٤٢) كتاب سيبويه ١٢٨/٣.
- (٤٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٣٧.
- (٤٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/١١٨.
- (٤٥) البيت من الطويل وهو لحاتم الطائي ، ينظر: ديوان حاتم الطائي: ٤٥. وشروح سقط الزند: ٦١٩.
- (٤٦) ينظر: المقتضب ٣٤٨/٢.
- (٤٧) البيت من الطويل، وهو منسوب للفرزدق ، ديوانه: ٣٦٢.
- (٤٨) ينظر: المقاصد الشافية: ١/١٤٢. والمنصوب على نزع الخافض في القرآن: ٢٧٣.
- (٤٩) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٣/٣٤٦-٣٤٧.
- (٥٠) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ١/١٩٦. شرح الرضي على الكافية ١٣٧/٤.
- (٥١) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ١/١٩٦.
- (٥٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٣٧/٤.
- (٥٣) ينظر: شرح التسهيل ١٥٠/٢.
- (٥٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠٩٠/٤.
- (٥٥) البيت من الطويل، وهو للفرزدق، الديوان: ٧٨.

- (٥٦) ينظر: مغني اللبيب: ٦٨٣.
- (٥٧) ينظر: المقاصد الشافية ٣ / ١٤٨-١٤٩.
- (٥٨) متن الألفية: ٢٥.
- (٥٩) منهج السالك في الكلام ٣ / ٧٩٢.
- (٦٠) كتاب سيبويه ٢ / ٣٤٨.
- (٦١) ينظر: المقتضب ١ / ٤٦.
- (٦٢) شرح الرضي على الكافية ٢ / ٨٨-٨٩.
- (٦٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٢ / ٩٧.
- (٦٤) ينظر: المقتضب ١ / ٤٦.
- (٦٥) ينظر: شرح المفصل ٢ / ١٩٠. وفتح رب البرية ١ / ٥٧٥.
- (٦٦) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٢٥٦.
- (٦٧) ينظر: تمهيد القواعد ٥ / ٢٣١٦.
- (٦٨) ينظر: كتاب الأفعال: ٢٤.
- (٦٩) متن الألفية: ٢٣.
- (٧٠) منهج السالك في الكلام ٢ / ٦٠٦.
- (٧١) ينظر: همع الهوامع ٣ / ٢٨٦.
- (٧٢) ينظر: النجم الثاقب ١ / ٤٧٢. وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٨٩.
- (٧٣) كتاب سيبويه ٢ / ٣٤٨.
- (٧٤) ينظر: المقتضب ١ / ٤٢٦.
- (٧٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٣ / ٩٦.
- (٧٦) ينظر: شرح المفصل ٢ / ١٨٩.
- (٧٧) ينظر: شرح التسهيل ٢ / ٣١١، وشفاء العليل ١ / ٥١٢.
- (٧٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٣٧.

- (٧٩) ينظر: شرح الكافية في النحو ٨٩/٢.
- (٨٠) ينظر: شرح ابن الناظم: ٢٥٥.
- (٨١) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٥٨٢/٢.
- (٨٢) ينظر: همع الهوامع ٢٨٦/٣. والنجم الثاقب ١/ ٤٧١.
- (٨٣) متن الألفية: ١٢.
- (٨٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٦٤/١. وشرح ابن عقيل ٣١٢/١.
- (٨٥) ينظر: المصادر نفسها. والمغني في النحو ٨٦٥/٣.
- (٨٦) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٤٥٣. والمغني في النحو ٨٦٦/٣.
- (٨٧) منهج السالك في الكلام ٢٥٨/١.
- (٨٨) كتاب سيويه ٥٧ /١
- (٨٩) ينظر: شرح كتاب سيويه ٣٢٥/١.
- (٩٠) ينظر: التعليقة على كتاب سيويه ٩٣/١.
- (٩١) ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٢٨. والبديع في العربية ٥٨٧/١.
- (٩٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٠٩٧/٢.
- (٩٣) ينظر: شرح المفصل ٢٦٨/٢.
- (٩٤) ينظر: أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٢٤.
- (٩٥) البيت من الكامل، وهو لمحمد بن عيسى بن طلحة، ينظر: : شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية ٣١/٣.
- (٩٦) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٣٠/١.
- (٩٧) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥٥٩/٢.
- (٩٨) ينظر: كتاب سيويه ٥٧/١. وتفسير البحر المحيط ٣٦٧/٧.
- (٩٩) ينظر: تفسير البحر المحيط ٣٦٧/٧. دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤٦١/٢.
- (١٠٠) ينظر: تفسير البحر المحيط ٣٦٧/٧.

- (١٠١) البيت من الخفيف لأبي زيد الطائي، ينظر: شعر أبي زيد الطائي، ص: ٣٠.
- (١٠٢) متن الألفية: ٢٩.
- (١٠٣) منهج السالك في الكلام ١٠١٧/٣.
- (١٠٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٩١/١. وشرح الرضي على الكافية ١٨٩/٣.
- (١٠٥) ينظر: الخصائص ١٠٥/١، وشرح ابن عقيل ٦١/٣.
- (١٠٦) ينظر: ارتشاف الضرب ١٤١١/٣. والجنى الداني: ٣٦٩. شرح الدماميني على مغني اللبيب ٣٦٠/١.
- (١٠٧) ينظر: شرح التسهيل ٢١٣/٢، والجنى الداني ٣٦٨.
- (١٠٨) كتاب سيبويه ١١٩/٣.
- (١٠٩) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٣٣١/٣. وشرح ابن عقيل ٦١/٣.
- (١١٠) ينظر: المرتجل ٢٢١/١، والتبين عن مذاهب النحويين: ٣٦٥.
- (١١١) ينظر: حل المعاهد في شرح كتاب القواعد: ٧٦.
- (١١٢) ينظر: الشرط في القرآن الكريم (رسالة ماجستير): ١٥٠.
- (١١٣) ينظر: التوظيف الأصولي للنحو ٢٤١.
- (١١٤) ينظر: جملة إذا في القرآن الكريم دراسة في التركيب والسياق: ٤٨-٤٩.
- (١١٥) ينظر: النحو الوافي ٢٨٠/٢.
- (١١٦) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي، الديوان: ٥٠. وفي ديوان الهذليين: ٣.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- 📖 - ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح: رجب عثمان محمد، و رمضان عبد التواب، ط١، مطبعة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

- 📖 - الأصول في النحو ، أبو بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ) ، تح: د. عبد الحسين الفتلي ، ط ٣ ، مؤسسة الرسالة ١٤١٧هـ-١٩٩٦م .
- 📖 - أمالي ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ، تح: د. فخر صالح قدّاره ، د. ط ، مطبعة دار عمار ، الأردن ، ودار الجليل ، بيروت .
- 📖 - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ١ ، المكتبة العصرية ، صيدا- بيروت ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م .
- 📖 - الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦هـ) ، تح : د. إبراهيم محمد عبد الله ، مطبعة دار سعد الدين ، دمشق ، ١٤٣٢هـ-٢٠١٠م .
- 📖 - التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط ١ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت- لبنان ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .
- 📖 - التذيل والتكميل في شرح التسهيل ، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تح: د. حسن هنداي ، د. ط ، دار القلم ، دمشق ، د.ت .
- 📖 - تفسير البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تح : عادل عبد الموجود ، والشيخ معوض ، وشارك فيه د. زكريا النوتي ، ود. أحمد الجمل ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان ، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م .
- 📖 - التوظيف الأصولي للنحو من خلال مباحث صيغ العموم ، عادل أحمد عبد الموجود ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م .
- 📖 - جملة إذا الفجائية في القرآن الكريم دراسة في التركيب والسياق ، هبة محمد شفيع رسول ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤١٣هـ-٢٠١٢م .
- 📖 - خزنة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) ، تح: عبد السلام محمد هارون ، ط ٤ ، مطبعة الخانجي - القاهرة ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م .

📖 - الخصائص، ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجار، د. ط، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، القاهرة، د. ت.

📖 - حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، محمد الخضرى (ت ١٢٨٧هـ)، تح: يوسف محمد البقاعي ، ط ١، دار الفكر ، بيروت-لبنان، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

📖 - حلّ المعاهد في شرح كتاب القواعد، لسعد الدين التفتزاني (ت ٧٩٢هـ)، تح: د. طاهر محمد الحمصي، ط١، دار سعد الدين ، دمشق ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

📖 - ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تح: أحمد خليل الشال، ط١، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية

-بور سعيد- مصر ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

📖 - دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عضيمة ، د.ط، دار الحديث ، القاهرة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م .

📖 - ديوان حاتم الطائي، شرح وتقديم: أحمد رشاد، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

📖 - ديوان الفرزدق، شرح وضبط: علي فاعور ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

📖 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، محمد محي الدين عبد الحميد ، ط٢٠ ، دار التراث، القاهرة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م .

📖 - شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين بن محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ١٤٢٠هـ-٢٠٠م.

📖 - شرح الأشموني لألفية ابن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) ، تح : عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر ١٩٣٩م .

- 📖 - شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، لابن مالك ، تح : عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، ط١، مطبعة هجر.
- 📖 - شرح التسهيل (المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، محب الدين محمد بن يوسف (ناظر الجيش) (ت ٧٧٨هـ)، تح: علي محمد فاخر، وجابر محمد البراجة، وإبراهيم جمعة العجمي، وجابر السيد مبارك، وعلي السنوسي محمد، محمد راغب نزال، ط١، مطبعة دار السلام، القاهرة ١٤٢٨-٢٠٠٧م.
- 📖 - شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ) على ألفية ابن مالك في النحو، وبهامشه حاشية العلامة الأملعي يس بن زين الدين الحمصي مراجعة إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، تح: أحمد السيد أحمد، د. ط، المكتبة التوفيقية، القاهرة ، د. ت.
- 📖 - شرح الدماميني على المغني، أبو بكر الدماميني (ت ٨٢٧هـ)، تح: أحمد عزو عناية ، ط١، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان ١٤٢٨-٢٠٠٧م.
- 📖 - شرح الرضي على الكافية ، تح : يوسف حسن عمر ، ط٢ ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ١٩٩٦م .
- 📖 - شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية، محمد محمد حسن شرّاب، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان ١٤٢٧-٢٠٠٧م.
- 📖 - شرح شواهد المغني جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تذييل ، محمود أحمد الشنقيطي، د. ط، منشورات لجنة التراث العربي ، د. ت.
- 📖 - شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) ، تح :أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ١٤٢٩-٢٠٠٨م.
- 📖 - شروح سقط الزند، تح: مصطفى السقا، وعبد الرحيم محمود، عبد السلام هارون، وإبراهيم الإيباري، حامد عبد المجيد، ط٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٦-١٩٨٦م.
- 📖 - شعر أبي زيد الطائي، جمعه وحققه: د. نوري حمودي القيسي، د. ط، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٦٧م.

- 📖 - شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لأبي عبد الله محمد السليبي (ت ٥٧٧هـ)، تح: د. عبد الله علي الحسيني البركاني، ط١، مطبعة الفيصلية ، مكة المكرمة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- 📖 - فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية، لمحمد بن آب الشنقيطي، شرحه: أحمد عمر الحازمي، ط١ ، منشورات مكتبة الأسد ، مكة المكرمة- السعودية ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
- 📖 - كتاب الأفعال، لابن قوطية (٣٦٧هـ) تح: علي فوده، ط٣، منشورات مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- 📖 - الفريد في إعراب القرآن المجيد (إعراب، معانٍ، قراءات) للمتجرب الهذاني (ت ٦٤٣هـ)، تح: محمد نظام الدين الفتيح، ط١، مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة - السعودية ١٤٢٧هـ.
- 📖 - الكتاب، كتاب سيوييه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون ط ٥، مطبعة الخانجي بالقاهرة ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- 📖 - المرتجل في شرح الجمل، لأبي محمد عبد الله بن الخشاب (ت ٥٦٧هـ)، تح: علي حيدر ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- 📖 - متن الألفية، محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، د. د. تح، ط١، المكتبة الشعبية، بيروت لبنان، د.ت
- 📖 - معاني القرآن للأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) تح : هدى محمود قراعة ، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ١٤١١هـ-١٩٩٠م .
- 📖 - معاني القرآن للفراء (ت ٢٠٧هـ) ، تح :أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، ط٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م .
- 📖 - مغني اللبيب من كتب الأعراب ، لابن هشام الأنصاري، تح : د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، ط٦، دار الفكر، بيروت ١٩٨٥م.
- 📖 - المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق الشاطبي (ت ٥٧٩هـ)، تح: عبد الرحمن بن سلمان العثيمين، ط١، منشورات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

📖 - المقتضب، أبو العباس المبرد (٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، د.ط، عالم الكتب، بيروت، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

📖 - المنصوب على نزع الخافض في القرآن الكريم، إبراهيم بن سليمان البعيمي، ط ١٦، منشورات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ٢٠٠٢م.

📖 - منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيان الأندلسي (ت ٥٧٤هـ)، تح: شريف عبد الكريم النجار، ويس أبو الهيجاء، ط ١، عالم الكتب الحديث، أربد-الأردن ٢٠١٥م.

📖 - النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، صلاح بن علي بن أبي القاسم المهدي (ت ٤٨٩هـ)، تح: محمد جمعة حسن نبعة، ط ١، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء - اليمن ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

📖 - النحو الوافي مع رابطة بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، عباس حسن، ط ٣، دار المعارف بمصر ١٩٧٤م.

📖 - النواسخ في كتاب سيبويه، حسام سعيد النعيمي، دار الرسالة، بغداد، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

📖 - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح: عبد العال سالم مكرم، عبد السلام محمد هارون، د.ط، عالم الكتب، القاهرة ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

الرسائل الجامعية:-

📖 - الشرط في القرآن الكريم، عبد العزيز علي صالح المعيد (رسالة ماجستير) إشراف: علي النجدي ناصف، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة ١٩٧٦م.

📖 - ابن فلاح النحوي (ت ٦٨٠هـ) حياته وآراؤه ومذهبه مع تحقيق الجزء الأول من كتابه الموسوم بـ (المغني)، لعبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، (أطروحة دكتوراه)، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية ١٩٨٤م.